

التاريخ: 2011/03/28

الرقم: FNSAL-03-2011-004

ASSEMBLY DECISION

-MPHA - 311312011

المحترمين.
المحترمين.

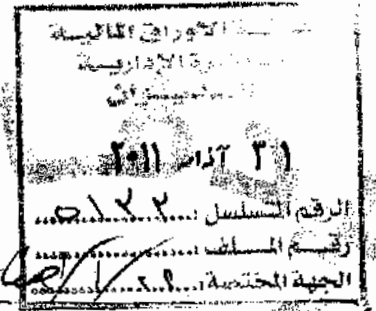
السادة / هيئة الأوراق المالية
السادة / دائرة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نرفق لكم بطيه محضري إجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر والغير عادي لشركتنا والمنعقدان يوم الثلاثاء الموافق 2011/03/22 بمقر الشركة (البقعة - قرية موبص) ، وذلك بعد اتمام المصادقة من دائرة مراقبة الشركات بوزارة الصناعة والتجارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المدير المالي والإداري
محمود لهر



اللائحة تأخذ
البورصة

٢٠١١

محضر اجتماع الهيئة العامة السابع عشر - العادي

التاريخ :	2011/03/22
الوقت :	12 ظهراً .
المكان :	مقر الشركة - موبص .

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد / رئيس مجلس الادارة لمساهمي الشركة فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعها العادي السابع عشر في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2011/03/22 في مقر الشركة الكائن في موبص .

رحب رئيس الجلسة السيد / مازن طنطش بالسادة المساهمين وكل من اعضاء مجلس الادارة ومندوب مراقب الشركات السيد / معاذ ريباعه والسادة مدقي الحسابات المهنيون العرب .

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس مجلس الادارة - رئيس الجلسة فيما اذا تم توجيه وارسال دعوات لحضور اجتماع الهيئة العامة - العادي لكافة مساهمين الشركة .

ورد رئيس الجلسة بأنه تم ارسال الدعوات لكافة مساهمي الشركة حسب أحكام المادة رقم (144) من قانون الشركات رقم (22) سنة 1997 وتعديلاته .

طلب رئيس الجلسة من مندوب مراقب الشركات اعلان النصاب القانوني للاجتماع ، بحيث أعلن السيد / معاذ ريباعه اكتمال النصاب القانوني للاجتماع بحضور 20 مساهم من أصل 2044 مساهم يحملون ما مجموعه 9,469,579 سهماً منها (1,753,796 سهماً بالاصالة) و (7,715,783 سهماً بالوكالة) بنسبة حضور بلغت 96% من رأس مال الشركة البالغ 9,869,583 سهماً .

كما أعلن عن حضور كامل اعضاء مجلس الادارة وبذلك يكون النصاب القانوني وجميع القرارات الصادرة عن الاجتماع قانونية وملزمة للمساهمين ومجلس الادارة وبما يتماشى مع احكام المادة (170) والمادة (183) من قانون الشركات الساري .

وعملًا بأحكام المادة (181) طلب السيد رئيس الجلسة تعيين السيد / محمود زاهر كاتباً للجلسة وكلاً من السيد أشرف عبدالله والسيد / يحيى ابو ياغي لجمع الاصوات وفرزها .

وقد أعلن السيد / رئيس الجلسة المباشرة بحدول الاعمال على النحو التالي :

1. تلا السيد / محمود زاهر محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر لعام 2009 والمنعقد بتاريخ 2010/04/27 .

2. اعفت الهيئة العامة السيد رئيس الجلسة من تلاوة التقرير السنوي كونه قد وزع على المساهمين وتم الاقتراح

بدمج البند رقم 2 والبند رقم 4 من جدول الاعمال .

3. تلا السيد / أمين سمارة ممثل السادة المهنيون العرب تقرير التدقيق للسنة المنتهية في 2010/12/31.
4. شكر السيد / رئيس الجلسة كل من مندوب مراقب الشركات وممثل المهنيون العرب معلناً فتح باب النقاش حول التقرير السنوي .

استفسر السيد / أحمد ابو الشعر عن عدة تساؤلات حول البيانات المالية والتقرير السنوي على النحو التالي :

- أ- ان حجم الذمم المدينة والبالغ 7,220,333 دينار مرتفع .
- ب- موجودات مالية للمتاجرة والبالغة 338,766 دينار ما هي طبيعة هذه الموجودات .
- ج- ان النقد وما فيما حكمه والبالغ 281,598 دينار مبلغ قليل جداً مقارنة مع حجم الشركة ورأس مالها .
- د- التسهيلات البنكية والتي تبلغ 10 مليون دينار تقريباً وهي في تصوري كافية جداً ومرتفعة نسبياً مقارنة مع رأس مال الشركة ، وأن زيادة نسبة الاقتراض ستؤدي سلباً على نتائج الشركة وزيادة مصاريف التمويل.

ورد رئيس الجلسة السيد / مازن طنطش عن استفسارات المساهم على النحو التالي :

- أ- ان السبب بإرتفاع حجم الذمم المدينة هو ارتفاع نسبة المبيعات خلال الربع الاخير من السنة مقارنة مع السنة السابقة بحيث ان ارتفاع التسهيلات البنكية بالمقابل هو مرتبط ارتباطاً أساسياً بإرتفاع حجم الذمم وذلك لان سياسة الشركة تقتضي تمويل هذه المبيعات .
- كما أن الميزانية تعكس لحظة معينة وأن هذه السقوف متغيرة بالارتفاع والانخفاض وهذا واضح من أرقام المقارنة لعام 2009 .

- ب- الموجودات المالية هي عبارة عن محفظة للمتاجرة بالأسهم .
- ج- النقد وما في حكمه :
- كما تم الذكر سابقاً ان الميزانية تعكس لحظة معينة وان هذه الأرقام والارصدة هي متغيرة ، بحيث حجم هذا البند ليس له علاقة بقدرة الشركة على إدارة عملياتها .
- د- مصاريف التمويل والتسهيلات البنكية :

أكد رئيس الجلسة بأن مصاريف التمويل ثابتة مقارنة مع حجم المبيعات وان حجم التسهيلات البنكية هو متغير لانه مرتبط بالمبيعات ويعكس لحظة معينة .

- واستفسر السيد / أحمد ابو الشعر عن توزيع المبيعات الخارجية والمحلية .
- بحيث بين رئيس الجلسة ان 75% من حجم المبيعات هي مبيعات تصديرية و 25% تخص السوق المحلي .
- كما استفسر السيد / أحمد ابو الشعر على أن حجم مصاريف البيع والتوزيع مرتفعة نسبياً وهل هذه النسبة معقولة ومتعارف عليها في هذا القطاع .

وبين رئيس الجلسة ان نسبة مصاريف التسويق هي ضمن النسب المتعارف عليها لقطاع الادوية بل أن

نسبة مصاريف الشركة هي أقل من النسب لكثير من شركات الادوية المحلية .

- واستفسر السيد / أحمد ابو الشعر عن دخول سوق الجزائر ومصر .
- بحيث وضع الرئيس التنفيذي بأن الشركة باشرت فعليا العمل بسوق الجزائر بعد تأسيس شركة تابعة هناك وباشرت عملها خلال عام 2010 .
- أما السوق المصري ، فهناك محددات كثيرة للدخول في هذا السوق وأهمها أن أسعار التسجيل للاصناف الدوائية غير مشجعه ومناقسة ، وبالتالي سيتم إعادة النظر بالدخول بهذا السوق لحين ثبات الظروف الحالية وتحسن مستوى الاسعار بالسوق .
- اقترح السيد / أحمد ابو الشعر أن يتم توزيع أرباح 5% على المساهمين .
- ورد رئيس الجلسة بأنه وإستنادا الى توصية مجلس الادارة بعدم صرف أرباح خلال هذا العام للظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة والتي تواجهها الاسواق التصديرية ولحاجة الشركة للسيولة النقدية .
- تم الاقتراح من قبل المساهمين على المصادقة على البيانات المالية وعليه أعلن رئيس الجلسة السيد / مازن طنطش اغلاق باب النقاش والمضى في جدول الاعمال :
- اولاً : صادقت الهيئة العامة على تقرير مجلس الادارة والبيانات المالية للسنة المنتهية في 2010/12/31 .
- ثانياً : صادقت الهيئة العامة على الابقاء على تعيين السادة المهنيون العرب مدقي حسابات الشركة لعام 2011 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم .
- ثالثاً : صادقت الهيئة العامة على ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المنتهية في 2010/12/31 .
- رابعاً : أية أمور اخرى .
- لايوجد أية أمور اخرى تقترح الهيئة العامة ادارجها ومناقشتها .
- وعليه وعلى ما تقدم أعلن رئيس الجلسة السيد / مازن طنطش إنتهاء جلسة الاجتماع السابع عشر شاكراً كافة الحضور وممثل مراقب الشركات وممثل المهنيون العرب واطمأن مجلس الادارة متمنياً للشركة والحضور دوام التقدم والنجاح .

مندوب مراقب الشركات

معاذ ربابعة

رئيس الجلسة

مازن طنطش

كاتب الجلسة

محمود زاهر

محضر اجتماع الهيئة العامة السابع عشر- غير العادي

التاريخ :	2011/03/22
الوقت :	1.00 ظهراً .
المكان :	مقر الشركة - موبص .

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد / رئيس مجلس الادارة لمساهمي الشركة فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعها السابع عشر غير العادي في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2011/03/22 في مقر الشركة الكائن في موبص .

رحب رئيس الجلسة السيد / مازن طنطش بالسادة المساهمين وكل من اعضاء مجلس الادارة ومندوب مراقب الشركات السيد / معاذ رباحه والسادة مدققي الحسابات المهنيون العرب .

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس مجلس الادارة - رئيس الجلسة فيما اذا تم توجيهه وارسال دعوات لحضور اجتماع الهيئة العامة - غير العادي لكافة مساهمين الشركة .

ورد رئيس الجلسة بأنه تم ارسال الدعوات لكافة مساهمي الشركة حسب أحكام المادة رقم (144) من قانون الشركات رقم (22) سنة 1997 وتعديلاته .

طلب رئيس الجلسة من مندوب مراقب الشركات اعلان النصاب القانوني للاجتماع ، بحيث أعلن السيد / معاذ رباحه اكتمال النصاب القانوني للاجتماع بحضور 20 مساهم من أصل 2044 مساهم يحملون ما مجموعه 9,469,579 سهماً منها (1,753,796 سهماً بالاصالة) و (7,715,783 سهماً بالوكالة) بنسبة حضور بلغت 96% من رأس مال الشركة البالغ 9,869,583 سهماً .

كما أعلن عن حضور كامل أعضاء مجلس الادارة وبذلك يكون النصاب القانوني وجميع القرارات الصادرة عن الاجتماع قانونية وملزمة للمساهمين ومجلس الادارة وبما يتماشى مع احكام المادة (170) والمادة (183) من قانون الشركات الساري .

وعملًا بأحكام المادة (181) طلب السيد رئيس الجلسة تعيين السيد / محمود زاهر كاتباً للجلسة وكلاً من السيد اشرف عبدالله والسيد / يحيى ابو ياغي لجمع الاصوات وفرزها .

وقد أعلن السيد / رئيس الجلسة المباشرة بحدول الاعمال على النحو التالي :

- تعديل البند رقم (12) من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والمتعلق بنسبة الاقتراض من البنوك لتصبح

3 أضعاف رأس مال الشركة المدفوع بدلاً من ضعف رأس مال الشركة .

- بحيث تم فتح باب النقاش لأية استفسارات .

م
D

وطلب السيد / أحمد ابو الشعر من رئيس الجلسة أن يتم ايضاح الاسباب لذلك .
- بحيث بين رئيس مجلس الادارة عن السبب هو أن الشركة بصدد المضي في مشروع توسعة جديد للشركة وهو خط الابر في مصنع السفالوسبورين مع زيادة استيعاب المستودعات الحالية بما يتناسب مع اضافة الخطوط الجديدة بالإضافة الى شراء بعض الماكينات وخاصة ماكينة التعبئة والتغليف (ماكنات آلية) وماكنة تعبئة حبوب آلية.

استفسر السيد / أحمد ابو الشعر أن البند مرتفع مقارنة مع رأس المال .
- أوضح الرئيس بأن غايات التعديل تم توضيحها وان هذا متطلب حسب قانون الشركات والنظام الاساسي للشركة وحسب سياسة البنوك المحلية وصلاحيات مجلس الادارة .
- وأن هذا المبلغ هو سقف ولا يشترط استغلاله كاملاً.

وتمت المصادقة على تعديل البند رقم (12) من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والمتعلق بنسبة الاقتراض من البنوك لتصبح 3 أضعاف رأس مال الشركة المدفوع بدلاً من ضعفي رأس مال الشركة .
من قبل الهيئة العامة بالاجماع .

مندوب مراقب الشركات

معاذ رابعة

رئيس الجلسة

مازح طنطش

كاتب الجلسة

محمود زاهر